



قسم الحقوق

دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد -منظمة الشفافية نموذجا-

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية

إشراف الأستاذ:
-د. بن علي خليل

إعداد الطالب :
- بقة عبد القادر

لجنة المناقشة

رئيسا

مقررا

ممتحنا

-د/أ. حمادي نور الدين

-د/أ. بن علي خليل

-د/أ. بن العايب بلقاسم

الموسم الجامعي 2021/2020

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع
إلى الوالدة الكريمة
و إلى جميع أفراد العائلة
إلى كل الأصدقاء والأحباب
إلى كافة الزملاء طلبة ماستر دفعة 2021
إلى هؤلاء جميعا نهدي حصاد جهدنا و ثمرة عملنا .

ب.عبد القادر

شكر و عرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ، و يسرت لنا سبله ، و يسرت لنا
من يعيننا على تحصيله ، و علمتنا ما لم نكن نعلم...
ثم الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى ، خاتم الأنبياء و المرسلين ، سيد الخلق
أجمعين.

يتنازع في أنفسنا شكر و تقدير لكل من جعله الله عوناً لي ، فغمروني بكل معاني
العون و على رأسهم الأستاذ المشرف بن علي خليل الذي لم ييخل علي
بعطائه و توجيهاته في سبيل إتمام هذه المذكرة.

ب.عبد القادر

مقدمة:

مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة واسعة الانتشار و عملا مخالفا لجميع الأنظمة و القوانين في جميع الدول، و يمثل صورة من صور انهيار الدول و التعدي على حقوق الأجيال، و أحد أهم عوائق التنمية البشرية. و انعدام الثقة في النظام السياسي و الاقتصادي للبلد، و ما ينتج عنه من تهريب لرؤوس الأموال إلى الخارج، و إحجام رؤوس الأموال الخارجية عن الاستثمار في الداخل مما ينتج عنه أزمات اقتصادية داخلية من بطالة و تضخم و انخفاض القدرة الشرائية، و هذا ما يستدعي مكافحة هذه الظاهرة على المستوى الوطني و الدولي.

و تدخل كافة الجهود و المحاولات الرامية للحد على الاقل من ظاهرة الفساد ضمن مفهوم " مكافحة الفساد " و لأن الفساد مشكلة عابرة للحدود أي انه ظاهرة غير قومية , فمكافحته لم تعد شأنًا محليًا داخليًا يتعلق بدولة واحدة , لذلك فقد كانت جهود مكافحته على الجبهتين : الوطنية من خلال القوانين و التنظيمات الداخلية الخاصة بالدول , و فير القومية من خلال العديد من القوانين الدولية و التنظيمات سواء الدولية الرسمية و غير الحكومية.

و تنقسم المؤسسات الدولية الناشطة في مكافحة الفساد الى أنواع متعددة تتباين في طبيعة نشأتها و وظائفها و أهدافها و بالتالي تتباين في الوسائل و الآليات المتبعة من اجل تحقيق تلك الوظائف و الأهداف , و على الرغم من ان النشاط الدولي المتعلق بمكافحة الفساد و إرساء دعائم الحكم الراشد يمس الكثير من الجوانب الا ان المنظمات الدولية الرسمية و غير الرسمية تتفق على مبدأ محاولة تكريس الشفافية و النزاهة و الحد من الفساد من خلال تدخلاتها المتكررة. و تنصب هذه الدراسة على المنظمات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد و تقتصر على منظمة الشفافية الدولية.

أهمية الموضوع:

تتجلى الأهمية العلمية لموضوع دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد ، انطلاقا من الخطورة البالغة لظاهرة الفساد الإداري في مختلف المرافق العمومية للدول خاصة حكومات الدول النامية ، حيث باتت مثل هذه الظواهر و الممارسات الفاسدة، تقوض فرص تحقيق تنمية حقيقية و

مستدامة، و هذا ما يدفع بنا الي البحث في الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية و بالاخص منظمة الشفافية الدولية في مجالات مكافحة الفساد عامة و الإداري بصفة خاصة، ومحاولة تسليط الضوء على برامجها و نشاطاتها و الجهود التي تبذلها في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الأشكال المختلفة للفساد و أسبابه ومختلف الآثار السلبية المترتبة عنه، ومكانة منظمة الشفافية الدولية في إطار جهودها المبذولة لمكافحة الفساد و مدى شموليتها في عملية مواجهتها له، وكذا البحث في الدور الذي تضطلع به هذه المنظمة في مجال إدارة الحكم ومكافحة الفساد، ومحاولة تسليط الضوء على برامجها و نشاطاتها في هذا المجال. مع الوقوف على مختلف المميزات التي تمتلكها والآليات التي تتبعها، من خلال دراسة مختلف المؤشرات الصادرة عنها ومعرفة مكانة الجزائر فيها عربيا وعالميا ، إضافة إلى أهداف عملية يجسدها الحرص على الوصول إلى نتائج و اقتراحات علمية و عملية تساهم في تطوير آليات مكافحة الفساد انطلاقا من الجهود الدولية و المحلية للمنظمة، وكذا محاولة إفادة الباحثين حول موضوع منظمة الشفافية الدولية و الفساد، و جعل هذا البحث كلبنة لمساهمات أخرى وأداء الوظيفة التراكمية في البحث العلمي.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو موضوعي ومنها ما هو شخصي، فمن الناحية الموضوعية فإنها ترجع لطبيعة موضوع مشكلة الفساد التي تعاني منه اغلب الدول و المتغلغل داخل إدارتها و اجهزتها بصفة عامة و منظمة الشفافية الدولية بشكل خاص، و دورها في مكافحة هذه الظاهرة ، و لأن الدراسات في هذا المجال قليلة بالمقارنة مع باقي المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، جاءت هذه الدراسة لتقديم إضافة لهذا الحقل المعرفي ، فدراستنا لهذا الموضوع تتبع من مجموعة من القراءات و التصورات لبعض الجوانب التي يمكن اعتبارها حقائق جديرة بالدراسة والتوسع، مثل تحليل طبيعة الدور الذي تضطلع به منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، والآليات والبرامج المسطرة لتحقيق هذا الهدف الطموح ، إضافة إلى معرفة

مدى تجسيد هذه الآليات على أرض الواقع بالإضافة الى إثراء المكتبة الجزائرية بهذا الموضوع ليكون في متناول الحقل المعرفي.

كما ان هناك أسباب شخصية أدت بنا لاختيار هذا الموضوع، و هو الرغبة في التعرف أكثر على عمل هذه المنظمة غير الحكومية، وكذا التعرف على ظاهرة الفساد، و محاولة منا توظيف الجوانب النظرية و المعرفية التي تم تلقيها ضمن دراستنا الجامعية في تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية، و محاولة الكشف و التعرف أكثر على الآليات القانونية الملائمة لمكافحة ظاهرة الفساد.

صعوبات الدراسة:

على الرغم من الرغبة الشخصية و الموضوعية في اختيار هذا الموضوع، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدراسة و تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا مجال، كما أن الدراسة تعالج موضوع جديد متجدد لم يتناوله الباحثون بإسهاب، مما أدى إلى قلة الدراسات السابقة ، بالإضافة إلى سعة الموضوع من حيث الحيز الزماني و المكاني، لهذا فإن العمل الحالي يعتبر كإحدى الدراسات الأولية التي تفتح المجال للبحث والتعمق في مثل هذه البحوث مستقبلا.

أيضا من الصعوبات التي واجهناها هي صعوبة الحصول على المراجع، في ظل الوضع الصحي الذي تشهده البلاد و العالم أجمع نتيجة جائحة كورونا، ما أدى إلى الدخول في عطلة جامعية تكاد تكون طويلة المدى جراء إجراءات الحجر الصحي و اتباع بروتوكولات صحية خاصة ، الأمر الذي أدى الى الاعتماد بنسبة كبيرة على المراجع الإلكترونية من أطروحات دكتوراه و مذكرات، و المقالات المنشورة في البوابة الوطنية للمجلات، و كذا الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية و مختلف المواقع الرسمية التي لها علاقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة:

و هي قليلة رغم ما يثيره موضوع دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد من إشكاليات على المستويين الدولي والمحلي لكونه لم يحض بالأهمية اللازمة التي كان يجب أن ينالها، حيث

انه نادرا ما نجد دراسة تتكلم عن هذا الموضوع ، باستثناء بعض الدراسات العامة التي تكلمت عن دور المنظمات والمؤسسات الدولية بصفة عامة في مكافحة الفساد، نذكر منها:

1- مذكرة ماجستير للباحث **خلاف وليد** بعنوان: " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم

المحلي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010 .

2- مذكرة ماستر لـ : **قاجي حنان**، حول "دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد"، كلية

الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2016.

3- دراسة لـ : **عبد العالي حاحة** ، حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،

أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013 و التي تتكلم عن آليات مكافحة الفساد الإداري على المستوى المحلي.

4- مقالة اكااديمية لـ: **لخميسي سليمان**، حول دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة

الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد التاسع، المغرب، يوليو 2013 .

الإشكالية:

لما كان الفساد ظاهرة هيكلية و دولية تخترق كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية كل دول العالم و أضحت مواجهة الفساد أولوية الأولويات، قامت منظمة الشفافية الدولية كمنظمة مجتمع مدني دولي غير حكومية أخذت على عاتقها مكافحة الفساد في العالم بصفتها آفة العصر الأولى باذلة في ذلك جهودا مضية من أجل إقرار مجموعة من الآليات الدولية و المحلية من أجل مكافحته و الحد منه، و استنادا للأهمية التي تكتنف موضوع الدراسة، يمكن بلورة هذه

الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي الآليات التي تعمل من خلالها منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد و

هل هي فعالة في محاربة الفساد؟

- و للإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية طرحنا التساؤلات الفرعية التالية:
- كيف نشأت منظمة الشفافية الدولية وما هي أكلها و أهدافها و منجزاتها؟
 - ما دور منظمة الشفافية الدولية على المستوى المحلي؟
 - ما دور منظمة الشفافية الدولية على المستوى الدولي؟
 - ما آلياتها و ما مدى نجاعتها؟

- مناهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي المبني على توصيف الظاهرة و التعريف بالمنظمة غير الحكومية العاملة في هذا المجال و المتمثلة في منظمة الشفافية الدولية ، و ذلك بتحديد ماهيتها وهيكلها وأهدافها و انجازاتها، وكذلك في توضيح جهود هذه المنظمة و آليات عملها المختلفة، و تبيان مؤشرات الفساد التي تعتمد عليها ، كما استعنا بالمنهج التحليلي في دراسة التقارير و المؤشرات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية في مجال مكافحة الفساد، و كذا تحليل مضمون الجداول التي تضمنتها الدراسة، مستعينين كذلك بالمنهج التاريخي بغية تتبع المراحل التاريخية التي مر بها موضوع البحث من خلال تتبعنا لمختلف التحولات و المراحل، و جمع الوقائع والأحداث المتعلقة بالموضوع، و خاصة تلك التي تتعلق بنشأة المنظمة ومختلف التقارير الصادرة عنها.

خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية اعتمدنا على خطة من فصلين: حيث خصصنا الفصل الأول لاعطاء نظرة عامة حول منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين حيث نتطرق في المبحث الاول الى مفهوم منظمة الشفافية الدولية و ذلك من خلال تقسيمه الى ثلاث مطالب أساسية وهي: تعريف منظمة الشفافية الدولية ، نشأة منظمة الشفافية الدولية ، هيكل و أجهزة منظمة الشفافية الدولية مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية، خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية.

أما المبحث الثاني: نتطرق الى: أهداف و إنجازات منظمة الشفافية الدولية الفساد، و ذلك بالتطرق في مطالبه الثلاثة الى: أسباب اهتمام منظمة الشفافية الدولية بالفساد ، و كذا أهدافها ثم التطرق الى انجازاتها.

- أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة مدي مساهمة منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين في المبحث الاول تطرقنا الى دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد على المستوى الدولي و الذي قسمناه بدوره الى مطلبيين و تطرقنا فيهما الى : دور منظمة الشفافية الدولية في صياغة الاتفاقيات و مراقبة تنفيذها وتعاونها مع المؤسسات الدولية ، الوقاية من الفساد عن طريق اعتماد مؤشرات دولية .

- اما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى الى دور منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد على المستوى المحلي ، و الذي قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مطالب و التطرق فيهم الى : تفعيل الحكم الراشد ، تفعيل دور المجتمع المدني و إصدار التشريعات و إقامة هيئات مكافحة الفساد. و في الخاتمة أوجزنا فيها بشكل مختصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها، مع اقتراحنا لبعض التوصيات التي نراها مهمة.

الفصل الاول:

نظرة عامة حول منظمة الشفافية الدولية

المبحث الأول: مفهوم منظمة الشفافية الدولية

تفاعلت الجهود الدولية مع الجهود المحلية بشكل كبير في مكافحة ظاهرة الفساد التي كانت ظاهرة عالمية في تأثيراتها، لتكون أيضا ظاهرة عالمية في مكافحتها، وتعددت قنوات التعاون الدولي والمحلي في مكافحة هذه الظاهرة، واتخذت مسارات عديدة خاصة مع وجود منظمات دولية حملت على عاتقها مهمة التخفيف من حدتها.

وقد أفرزت الجهود الدولية ميلاد منظمة الشفافية الدولية، التي مثلت آراء وتوجهات المجتمع الدولي بعيدا عن الخلفيات السياسية والثقافية التي تنطوي عليها أي مشاريع دولية مرتبطة بتأسيس منظمة ما، لتكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المحطة الفارقة في سيرورة مكافحة الفساد دوليا والتي لقيت إجماعا وموافقة من قبل الجميع.

من خلال هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم هذه المنظمة بالتطرق إلى تعريف منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد (المطلب الأول)، ثم نخرج عن كيفية نشأتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف منظمة الشفافية الدولية

- الشفافية الدولية (Transparence International): (يرمز لها اختصارا Ti) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، وهي تضم من مئة فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين، بألمانيا تأسست في عام 1993 كمؤسسة غير ربحية، وهي منظمة عالمية غير حكومية، وتعدوا لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلية ديمقراطي متكامل.

م يلاحظ من خلال هذا التعريف نلاحظ أن السبب في إنشاء هذه المنظمة هو تفشي ظاهرة الفساد في العالم، وهي تضم 100 فرع محلي مع سكرتارية دولية، مقر تأسيسها برلين، كما تعتبر منظمة طوعية غير ربحية عالمية غير حكومية.

تعرف الشفافية الدولية كذلك بأنها " : منظمة مجتمع مدني عالمي تقود الحرب ضد الفساد، تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، النساء والأطفال حول العالم، مهمة الشفافية الدولية خلق تغيير نحو عالم من دون فساد، كما ترفض فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد وتلتزم بكشف الفساد حول العالم¹.

تعرف كذلك منظمة الشفافية الدولية بأنها " : منظمة عالمية غير حكومية تهتم بتكريس جهودها في مكافحة الفساد، من منطلق قناعتها بأهمية جمع الأطر العالمية لمعالجة مشكلة الفساد، تعمل المنظمة بكل نشاط وفعالية منذ تأسيسها على تشجيع صياغة اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد وغيرها من الأدوات الدولية، وقد بلغت الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية دورا بارزا وفاعلا في مناهضة الجريمة المنظمة و بالخصوص جريمة الفساد."

المطلب الثاني: نشأة منظمة الشفافية الدولية

تعتبر منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية تمثل التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد، في شكل مجتمع مدني عالمي، برز في سياق التحولات العالمية الكبرى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تضم مجموعة من الأفراد من مختلف الاتجاهات والانتماءات الفكرية والمهنية والاجتماعية والوطنية المتعددة، يجمعهم حس مشترك بخطورة الظاهرة (أي: الفساد)² ، التي تقوض كل جهود التنمية ووعي متبادل بضرورة مقاومتها والقضاء عليها بكل السبل. فمنظمة الشفافية الدولية هي التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد، أفرزها مجتمع عالمي، و قد أجمعت هذه المنظمات على شيء واحد و هو محاربة انتشار الفساد في

¹ - عمر عبد الحميد عمر، سلام حسين محمد؛ الآليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد. مجلة جامعة تكريت للحقوق، 2016 ، متحصل عليه <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=116574>.

² - نقلا عن: حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 100.

الأرض؛ بحيث أصبح ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات، و بالتالي يتعين محاربه ومقاومته من أجل القضاء عليه بكل السبل.

"الشفافية الدولية، حركة عالمية ذات رؤية واحدة: عالم تخلو فيه الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية من الفساد¹ بهذا المدخل نستهل الحديث عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعتبر من أهم المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي التي حملت على عاتقها مهمة محاربة الفساد.

الشفافية الدولية (Transparency International) يرمز لها اختصارا (TI) هي منظمة دولية منظمة غير حكومية (غير رسمية)، معنية بالفساد وهي مجموعة من 100 فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين، بألمانيا.

وتعتبر منظمة الشفافية الدولية حشد لمئات الأعضاء في تجمع دولي كبير يسعى لمحاربة الرشوة والفساد بوجه عام، وهي منظمة لا تعمل من أجل الربح، تم انشاؤها سنة 1993 و من أهدافها، أنها تركز جهودها لمكافحة كافة أشكال الرشوة والفساد خصوصا لدى الدول والحكومات².

وقد جاءت فكرة إنشاء المنظمة من قبل السيد "بيتر إيغن"³ " باعتباره كان مدير البنك الدولي، وقد حاول من خلال عمله التنويه بخطورة الفساد خصوصا في الدول النامية ، غير أنه صادف صعوبات كبيرة من الدول الغربية التي تبحث على النفوذ في تلك الدول نتيجة لاحتدام الصراع بين الشرق الاشرقي والغرب الليبرالي، و قد حاولت الدول المانحة القبول بفكرة أن (الفساد جزء من الثقافة الإفريقية) وتم تبرير ذلك على أساس عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما

¹ - كوزالي برنغ، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باروميتر الفساد العالمي، منظمة الشفافية الدولية، ألمانيا، 2016 متوفر على الرابط <https://www.transparency.org>.

² - موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 179.

³ - بيتر إيغن Peter Eigen: وهو أحد كبار الموظفين السابقين في البنك الدولي والذي يتمتع بخبرة واسعة في قضايا التنمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد لعب دورا بارزا في نشوء المنظمة. وقد عمل بيتر إيغن مديرا للبنك الدولي لمدة عقود طويلة، وأكسبته إقامته الطويلة في إفريقيا حساسية خاصة ووعيا بالتأثير الـ هـ دام للفساد، ولذلك قام في البداية بمحاولة مناقشة هذا الموضوع في إطار هيئة عمله داخل البنك الدولي. انظر : لوي المدهون، منظمة الشفافية الدولية ، يدا بيد من اجل مكافحة آفة العصر ، محطة البث الدولية الالمانية dw متوفر على الرابط: <https://p.dw.com/p/72j7>.

دفع الدول المانحة القبول بالأمر الواقع وعدم المساءلة و تتبع مصير الأموال و الاكتفاء بوجود التنويه بإنجاز مشاريع تنموية. وتم دفع مبالغ طائلة وشخصية لهذه الدول و هذا من أجل كسب النخب الحاكمة و عدم فرض شروط تقييد حريتها وتم تحريم أي نقاش حول عمليات الاختلاس وهذا يعني تشجيع الفساد داخل البنك الدولي¹.

من هذا المنطلق عبر "بيتر إيغن" عن استيائه من عدم رغبة البنك في التغيير من الداخل، فقرر التقاعد مبكرا، وقام بعقد سلسلة لا متناهية من الاجتماعات الصغيرة مع المهتمين بقضايا الفساد، والمستعدين للمساعدة كمدرء الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم و مسؤولين في مجال التنمية وصحافيين وأكاديميين ومحققين مؤسستيين ومنظمات غير حكومية بارزة ومهمة، وقادة سياسيين من مختلف أنحاء العالم، مثل "أوسكار آرياس" الحائز على جائزة نوبل، و"كمال حسين" وزير العدل والخارجية السابق في بنغلاديش،² الغاية التي جمعتهم هي حب النزاهة والرغبة في مجتمع نظيف تتمتع به المؤسسات العاملة الشفافية التامة في عملها و تخضع فيه للمساءلة الدورية تقوم تلك الأعمال و ترشدها للطريق القويم الذي يتيح في المحصلة حكما مرضيا للجميع².

و بعد عدة اجتماعات ولقاءات توجت في الأخير بإنشاء منظمة الشفافية الدولية بصورة فعلية ورسمية في ماي من العام 1993 في ألمانيا وبالتحديد في جامعة غوتنغن الألمانية ، بحضور أكثر من سبعين مشاركا يمثلون مختلف مناطق العالم، هدفها المعلن أنها منظمة أكاديمية تعمل على تقوية المجتمع المدني وصياغة تحالف يقود المجتمع إلى الحد من الفساد³.

و في نهاية سنة 1997 تم تأسيس 38 فرعا للمنظمة في دول العالم ، وفي سنة 1999 أنشئ ما يعرف (فهرس الراشدين) وهو اتفاق بين البنوك والمصارف الخاصة الكبرى في العالم وتعمل على الحد من تبيض الأموال و العمل على المساعدة في كشف قضايا الفساد، كما وضعت سنة 2000 ميثاق سمي : **ميثاق الاستقامة** و يتضمن مبادئ العمل من اجل مكافحة

¹ - محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة منشورة على موقع www.univ-medea.dz ، تاريخ

الاطلاع 2021/04/21 ، ص02.

² - صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد و الإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003 ، ص 265-266.

³ - و تجدر الإشارة هنا: أنه وبعد التوقيع على الميثاق التأسيسي للمنظمة، وخلال أربع سنوات من عملها المتواصل في مجال مكافحة الفساد الدولي استطاعت المنظمة أن تقيم شبكة من الفروع، تضم ما يقرب من خمسة وسبعين فرعاً في كافة أنحاء العالم حول هذا الموضوع، راجع: أنظر: حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، المرجع السابق، ص 101.

الرشوة في القطاع العام وهذا بالاعتماد على الشفافية والوضوح حول المشاريع العامة، وابتداء من سنة 2001 بدأت المنظمة تصدر تقارير سنوية حول معدلات الفساد في دول العالم باعتماد على جملة من الآليات ومنها مؤشر مدركات الفساد .

ترفض المنظمة فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد وتلتزم بكشف الفساد حول العالم. فمنذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي **Corruption Perceptions Index CPI** " و هي تنشر أيضا تقرير فساد عالمي منذ سنة 2001 فأصبح تقليدا سنويا، المنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة أو الأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد و تعمل مع منظمات المجتمع المدني، الشركات والحكومات لتنفيذها¹ ، و في سنة 2002 تحولت إلى أكبر منظمة دولية غير حكومية وتضم أكثر من 100 فرع لها في دول العالم وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف² .

و رغم التأكيد على الاستقلالية السياسية والمالية عن آراء وتوجيهات الحكومة في العمل في مجال مكافحة الفساد كمنظمة غير ساعية إلى الربح، إلا أن الحسابات السنوية للمنظمة تبين تلقيا هبات هامة من عدة مصادر حكومية ومؤسساتية، وبالرغم من الترحيب الجماهيري والنخبوي بالمنظمة، في العديد من الأوساط الدولية، إلا أن المنظمة واجهت بالمقابل مجموعة من الانتقادات والشكوك، من جانب أوساط عديدة كرجال الأعمال والمتحدثين باسم الشركات العالمية الكبرى، وبعض التيارات المتنفذة في المؤسسات الدولية الحكومية كالبنك الدولي³ .

¹ - لخميسي سليمان، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد التاسع، المغرب، يوليو 2013، ص 73.

² - محمد منصوري، حمزة عبدلي، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "المنظمات الدولية غير الحكومية شريك جديد لإدارة الشأن العالمي"، المنظم من طرف مخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 12 مارس 2020، ص02.

³ - وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية و الرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 161.

* - تعريفها للفساد:

هناك توجهات متنوعة في تعريف الفساد فهناك من يعرفه بأنه خروج عن القانون و النظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة , بينما يعرفه آخرون بأنه قيام الموظف العام و بطرق غير سوية بارتكاب ما يعد اهدارا لواجبات وظيفته فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا لتحقيق مكاسب خاصة مادية او معنوية.

و يوسع البعض مفهوم الفساد بحيث يشمل كل سلوك يجافي المصلحة العامة. و هناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه : " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته " و تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة ، و بالرغم من التشابه أحيانا و التداخل فيما بينها الا انه يمكن إجمالها فيمايلي :

- الرشوة (Bribery) : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل او الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.

- المحسوبية (Nepotism) : اي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب او منطقة ... الخ دون أن يكونوا مستحقين لها.

- المحاباة (Favoritism) : أي تفضيل جهة عن جهة أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

- نهب المال العام : أي الحصول أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

و مفهوم الشفافية يقوم على الوضوح التام و الصراحة في البيانات و المعلومات ، على ان تكون هذه البيانات صادقة و مكتملة دون إخفاء لأي جزء من الحقيقة ، و كذلك وضوح الأهداف و السياسات و القرارات و جميع العمليات مع إتاحة اكبر قدر من حرية التعبير عن الرأي ، و ضرورة الاستماع لكل الآراء.

مفهوم المسائلة يتضمن كلب الاستفسارات و التبريرات المبنية على الوعي و التمكين من المسؤولين و متخذي القرار ، من خلال آليات واضحة للمراجعة و كشف الانحرافات بهدف تقويم الأداء و محاسبة المسؤولين دون تمييز

المطلب الثالث: هياكل و أجهزة منظمة الشفافية الدولية

في المؤتمر التأسيسي للمنظمة تم الاتفاق على اختيار العاصمة الألمانية برلين لتصبح المقر الرسمي للمنظمة، وتم الاكتفاء بسكرتارية صغيرة يقودها مجلس تنفيذي و آخر استشاري: يتكون المجلس التنفيذي من 10 الى 15 مديرا تنفيذيا، مع رئيسين ونائبين له يعملون قانونيا لمصلحة المنظمة، ويساعدهم مجلس استشاري منتخب يتألف من خبراء دولتين من مختلف النواحي الجغرافية والمهنية، يتولى التنسيق بين أنشطة الفروع التي تم إنشائها في مختلف مناطق العالم، يتطوع أعضاء مجلس الإدارة و المجلس الاستشاري للعمل لمصلحة منظمة الشفافية الدولية من دون أجر¹.

و مع أكثر من مئة فرع وطني في جميع أنحاء العالم و أمانة دولية في برلين، تعمل مع شركاء في الحكومة و قطاع الأعمال والمجتمع المدني لوضع تدابير فعالة لمعالجة الفساد، و تتكون المنظمة من أمانة، مجلس إدارة و فرق عمل بالإضافة إلى مجلس استشاري وأعضاء فرديين.

الفرع الأول: الأمانة

تعالج أمانة منظمة الشفافية الدولية للفساد على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مقرها في برلين، توفر الأمانة القيادة للمبادرات الدولية للحركة، وتدعم الفروع و تنسق عملها الإقليمي من خلال تبادل المعرفة و الدعوة و بناء التحالفات بالتعاون مع مختلف فروعها، و تنتج الأمانة العديد من البحوث والأدوات والمواقف السياسية والتي تعتبر بمثابة مركز للمعرفة، يقدم رؤى قيمة حول مظاهر الفساد وأساليب جديدة لمعالجته².

¹ - حول هذا الموضوع ، راجع: آن فلوريني، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. ترجمة: تانيا بشارة، دار الساقى بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، بيروت/الكويت، 2005 ، ص 33-41.

² - منظمة الشفافية الدولية، « من نحن/ منظمنا/ سكرتارية»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت على الرابط: (تاريخ

الإطلاع: 2021/04/21) (<https://www.transparency.org/whoweare/organisation/secretariat/4>)

و تعمل الأمانة على بناء تحالفات تجمع هذه الجهود بين مجموعة واسعة من الممثلين للمنظمة، بما في ذلك صناعات السياسة والمواطنين والشركات ووسائل الإعلام¹، و علاقة الأمانة بالفصول هي علاقة دعم متبادل حيث في تقوم الأمانة بمساعدة فروعها عبر العالم على تطوير الأدوات والتقنيات اللازمة للتصدي للفساد بلدانهم. تقوم الأمانة أيضا بتيسير زيادة الموارد المالية والبشرية، بحيث تصبح فروع المنظمة أكثر فاعلية في مكافحة الفساد، و تقدم الأمانة الدعم الدولي للفروع التي تواجه ضغوطا أو تخويفا في بلدانها².

الفرع الثاني: مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من سبعة لجان، تقوم بإسداء المشورة للمجلس بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة للعمليات العالمية لمنظمة الشفافية الدولية، وهي: لجنة اعتماد العضوية، لجنة الاخلاقيات، لجنة جائزة مكافحة الفساد، لجنة المخاطر والتدقيق، لجنة التمويل، لجنة الحوكمة، لجنة الاتجاهات والرؤية. ولكل لجنة اختصاصات محددة في ميثاقها.

الفرع الثالث: مجموعة من الأعضاء الفرديين

يساهم الأعضاء الأفراد بخبراتهم وخبرات دولية متنوعة في منظمة الشفافية الدولية. جنبا إلى جنب مع الفروع المعتمدة للمنظمة، وهم أعضاء التصويت في اجتماعها السنوي للعضوية³.

الفرع الرابع: المجلس الاستشاري:

المجلس الاستشاري عبارة عن مجموعة من الأفراد ذوي الخبرة الواسعة في مجالات عمل منظمة الشفافية الدولية. يأتون من خلفيات جغرافية وثقافية ومهنية متنوعة. يتم تعيين المجلس من قبل مجلس الإدارة لتقديم المشورة لهم ودعم عمل المنظمة ككل⁴.

¹ - أنظر: محمد منصور، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 01-09

² - منظمة الشفافية الدولية، «من نحن/ منظمنا/ سكريتارية»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت على الرابط: (تاريخ الإطلاع: 2021/04/12) <https://www.transparency.org/whoweare/organisation/secretariat/4>

³ - محمد منصور، حمزة عبدلي، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 03

⁴ - للإطلاع على قائمة أعضاء المجلس الاستشاري، أنظر: منظمة الشفافية الدولية، «من نحن/ منظمنا/ المجلس الاستشاري»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت على الرابط: (تاريخ الإطلاع: 2021/04/12)

https://www.transparency.org/whoweare/organisation/advisory_council/0

المبحث الثاني: أهداف و إنجازات منظمة الشفافية الدولية

ولدت منظمة الشفافية الدولية بسبب الإدراك المتنامي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بأن الفساد يقوض بشكل مباشر الجهود المبذولة لمكافحة الفقر ومواصلة التنمية في أشد بلدان العالم فقرا ، و أدرك مؤسسو منظمة الشفافية الدولية أن الفساد لم يكن يسرق الأموال العامة المخصصة للمدارس أو المستشفيات المجتمعية فحسب، بل إنه يضعف الاقتصاد على نطاق أوسع ويجعل المؤسسات العامة أقل فعالية، لهذا سنتطرق الى الأسباب التي ادت الى اهتمام منظمة الشفافية الدولية بمكافحة الفساد (المطلب الأول) و اعتماد كل السبل الممكنة من أجل تحقيق أهدافها الأساسية و رؤيتها التي انطلقت منها (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: أسباب اهتمام منظمة الشفافية بالفساد

تتعدد الدوافع نحو تبني إستراتيجية لمكافحة الفساد من جانب المنظمة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية¹:

الفرع الأول : أسباب إنسانية

وذلك لإعاقة الفساد الكثير من عمليات التنمية، والتي تؤثر على نوعية الحياة للمواطن، وتنتهك حقوقه الإنسانية الأساسية في العيش الكريم.

الفرع الثاني: أسباب إصلاحية

حيث يعوق الفساد أسلوب الحكم الصالح والخيار الديمقراطي الصحيح ونجاح إصلاح المؤسسات، خاصة في بلدان عالم الجنوب التي تعاني من مشكلات التحول إلى اقتصاد السوق، وهو ما يستدعي التكامل والتنسيق البناء بين جهود إصلاح المؤسسات وتطوير السياسات من جهة، وجهود مكافحة الفساد باعتباره المظهر المميز لسوء الحكم.

¹ - وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيح الحكم المحلي، المرجع السابق، ص162-163.

الفرع الثالث: أسباب أخلاقية

لإعاقة الفساد تكامل المجتمع، من حيث تأثيره المباشر في منظومة القيم، المنتج لسلوكات فاسدة، والمؤثر في على بنية وتماسك المجتمع مع ما قد يفضي إلى أزمات سياسية واجتماعية كانتشار مظاهر العنف والجريمة أوساط المجتمع.

الفرع الرابع: أسباب اقتصادية

لتشويه الفساد للاقتصاديات الدولية، وبالتالي يؤثر على منافع الاقتصاد الفعال، ويعيق النمو الاقتصادي المطلوب¹.

المطلب الثاني: أهداف منظمة الشفافية الدولية

ان هدف المنظمة هو أن تكون محايدة وتقوم بعمل ائتلافات محاربة الفساد. ووضع موضوع الفساد على قائمة أجندة العالم. فقد باتت مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتظر للفساد كعقبة رئيسية للتنمية، حيث أنه وقبل ظهور منظمة الشفافية الدولية سنة 1991 لم يكن يؤخذ هذا الموضوع بشكل كاف ، فالمنظمة لعبت دورا أساسيا في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ضد الرشوة² . وتعتمد المنظمة على مبادئ أساسية هي³:

- النزاهة :و هي من القيم الأخلاقية التي يجب التحلي بها أثناء أداء الوظائف العامة.
- الشفافية :اعتمدت المنظمة على تعريف البنك الدولي لها وهو يعتمد على التضامنية أو المشاركة وكذا المساءلة. ونعني بالمشاركة المساواة بين كل من له مصلحة في إدارة الحكم والتوظيف والترقية في المناصب العليا في الدولة أما المساءلة فهي ليست المحاسبة وتشديد الرقابة في صرف الأموال العامة فحسب بل أوسع من ذلك لتشمل الديمقراطية والحق في التمثيل الشعبي والشفافية في إدارة الحكم بكل ما تعنيه الكلمة .

¹ - صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد و الإصلاح، المرجع السابق، ص28.

² - سوزان روزاكرمان، ترجمة فواد سورجي، الفساد والحكم، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان، الأردن،2003، ص88.

³ - محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص04.

وعموما تعمل المنظمة من أجل تحقيق جملة من الأهداف منها¹ :

- اختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول، لأنه غالبا ما يتورط فيها النظام السياسي في الدول مما يجعل الأمور أكثر حساسية.
- خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد، وذلك لكون المنظمة لا تبحث عن مذنبين لتقديمهم للقضاء والمحاكمة بل تعمل على تسهيل معرفة رجال الأعمال بمناخ الاستثمار في الدول وكذا تكافؤ الفرص وزيادة الوعي لدى الدول من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
- زيارة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشى ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار تؤدي إلى تأخر التنمية في جميع المجالات خصوصا التربية والتعليم والرعاية الصحية ومجال البنية التحتية.
- العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي للقضاء على ظاهرة الفساد.
- ولا يتحقق ذلك إلا من قبل المجتمع المدني، ولن يستطيع المواطن العادي القيام بذلك الدور بدون توافر درجة عالية من الشفافية في التعامل في الأموال العمومية والنزاهة في تسييرها وصرفها لخدمة مصالح عامة وليس لتحقيق مصالح وفوائد شخصية.
- محاولة إدراك واقع الفساد في العالم وهذا من خلال تشكيل إئتلاف عالمي لمكافحة الفساد.
- لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي من خلال الاعتماد على مبدأ الشفافية والنزاهة والآثار المترتبة على تلك الآفة على مستوى الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى هذه الأهداف تسعى المنظمة كذلك إلى بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد على المستوى الداخلي والخارجي و تنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها، من خلال المساعدة في تصميم وتنفيذ نظم النزاهة الفعالة؛ وتجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد (خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض) على الإنسان والتنمية الاقتصادية².

¹ - محمد منصور، حمزة عبدلي، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص04.

² - محمد خالد المهاني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العربي الثالث حول: "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، المغرب، 2008ص11.

المطلب الثالث: إنجازات منظمة الشفافية الدولية

إن منظمة الشفافية الدولية منذ بداياتها في عام 1993 قامت بزيادة الوعي حول الآثار البعيدة المدى والمدمرة للفساد، ولعبت دورا حاسما في الضغط من أجل اتخاذ إجراءات منسقة متعددة الأطراف ضده ، فقد أنشأت تحالفا من المنظمات والأفراد الذين يتعاونون بشكل غير مسبوق من أجل بناء حكومات عادلة ونزيهة، وممارسات تجارية سليمة و مسؤولية اجتماعيا. في أوائل التسعينيات، كان الفساد موضوعا محظورا إلى حد كبير، و كانت الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على حد سواء تغض الطرف عن وجوده ، ولم تتم مناقشته مطلقا في التجمعات الدولية، ولكن منظمة الشفافية الدولية كسرت هذا الصمت منذ بداياتها سنة 1993 ، و استطاعت تحقيق مجموعة من الإنجازات على مدار هذه الفترة و حتى يومنا الحالي¹ و هي :

- تحريك موقف البنك الدولي من وضع رافض لتقبل فكرة محاربة الفساد إلى وضع جعل رئيسه "جيمس ولفنسون" معروفا بأنه زعيم الحركة العالمية للفساد لكن شاءت الصدفة أن يتهم جيمس ولفنسون بالفساد عام 2007 في وقت كان البنك الدولي يسير بخطى ثابتة في إستراتيجيته لمحاربة الفساد ليعلن رئيس البنك عن استقالته.

¹ - أمال يانون، الفساد وأخلاقيات العمل سلسلة المحاضرات لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2016/2017، ص13.

- تقديم الدعم لمنظمة (OCED)¹ في إصدار اتفاقية رشوة الموظفين الأجانب الذين يعملون في المعاملات التجارية العالمية التي قالت عنها جريدتا "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" أنها تعد نصر لمنظمة الشفافية.
- الضغط على منظمة (OCED) من أجل إنهاء تخفيض الضرائب على الرشاوى² ، و ذلك في كل الدول تقريبا فيما عدا هولندا.
- كسر حاجز الحذر المفروض في مناقشة أمور الفساد المتعلق بالتجمعات الدولية، وإنشاء تحالفات من المنظمات والأفراد لاختيار حكومات صادقة وأمينه على مستوى العالم، وتنمية ممارسات تجارية أكثر تحملا للمسؤولية الاجتماعية³.
- زيادة فروع المنظمة باستمرار حتى شملت أكثر من 100 دولة على مستوى العالم، وهذا يوضح مدى الأهمية التي اكتسبتها قضية الفساد حتى أن "ورث عمل النزاهة" بهذه الفروع دفعت رؤساء الدول إلى الإفصاح عن ممتلكاتهم الخاصة، وذلك في تنزانيا و موريتانيا.
- اكتساب المنظمة شهرة عالمية كمشارك مهم في معركة الفساد، خاصة إصدارها السنوي عن الفساد وترتيب الدول تبعا لمستويات الفساد وفقا لمؤشر مدركات الفساد.

¹ - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإنجليزية تعني Organisation for Economic Co-operation and Development،

وهي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية و إلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. أنشئت منظمة في التعاون الاقتصادي والتنمية 30 سبتمبر 1961 بعد ان حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OEEC التي أسست سنة 1948 للمساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية.

² - منظمة الشفافية الدولية، «منظمتنا/ أسئلة وأجوبة حول الشفافية الدولية»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت :

www.transparency.org

³ - و قد قامت المنظمة بالمشاركة في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - وهي صك قوي للأمم المتحدة أوجد قاعدة دولية لإنشاء إطار تشريعي أقوى وأكثر تكاملا عالميا لمكافحة الفساد. تلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الموقعة على تنفيذ مجموعة واسعة من تدابير مكافحة الفساد التي تؤثر على قوانينها ومؤسساتها وممارساتها. أنظر : منظمة الشفافية الدولية، «منظمتنا/ أسئلة وأجوبة حول الشفافية الدولية»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت : www.transparency.org.

ملخص الفصل الأول:

مما سبق ذكره ، في هذا الفصل المعنون ب: "نظرة عامة حول منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد" والذي تناولنا فيه كل الجوانب المتعلقة بظروف نشأة منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد وذلك بالتطرق الى نشأتها التي أنشئت من اجلها و الا و هي مكافحة الفساد المستشري في العالم سواء على المستوى المحلي او الدولي ، و عليه خلصنا ان ظاهرة الفساد تعتبر من اخطر المشاكل التي تعاني منها الدول ، و التي تصيب مفاصل حيوية و مؤثرة في الدولة كالصحة و التعليم و غيرها من مؤسسات الحكم و الدولة، فالمال و الرشوة و المحسوبية تعتبر العناوين الكبرى في هذه الظاهرة ، من هنا كانت هيئات قد تطوعت في مكافحة الفساد سواء كان على المستوى المحلي او على مستوى الدولي، و تعتبر منظمة الشفافية الدولية من ابرز هذه التنظيمات التي كرسست جهودها في اطار مكافحة الفساد من خلال العديد من الآليات الرقابية .

الفصل الثاني:

مدى مساهمة منظمة الشفافية الدولية
في مكافحة الفساد

الفصل الثاني: مدى مساهمة منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

للفساد تأثير على المستويات المحلية والوطنية والدولية و يتحدى الجميع لمواجهته، فالحكومات و الشركات و المجتمع المدني حول العالم تتكاتف من أجل مواجهة هذا التحدي، إذ يتزايد الفهم بأن الفساد يؤدي القيم و يهدد المجتمعات، فهو يقوض الديمقراطية و سيادة القانون، و يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، وتشويه الأسواق، وتدهور جودة الحياة، ويفسح المجال أمام الجريمة المنظمة والإرهاب و أي تهديدات أخرى تعوق ازدهار الأمن البشري.

و تؤدي الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دورا بارزا في جهود مناهضة الفساد، فهي توفر أطرا تضع معايير لمناهضة الفساد وتتناول القضايا العابرة للحدود، و هي دليل على أن المجتمع الدولي يأخذ مسألة الفساد على محمل الجد و يقر بالحاجة إلى الحلول المشتركة.

و لما كان الفساد ظاهرة هيكلية ودولية تخترق كل مجالات الحياة السياسية و الاقتصادية والقانونية في كل دول العالم، حيث أضحت مواجهة الفساد أولوية الأولويات قام "بيتر إيجن" مدير البنك الدولي السابق سنة 1993 بتأسيس منظمة الشفافية الدولية كمنظمة مجتمع مدني دولي غير حكومية أخذت على عاتقها مكافحة الفساد في العالم بصفته آفة العصر الأولى.

حيث نشأت منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة أهلية وغير حكومية تعمل على الحد ومكافحة الفساد في بلاد العالم، وهذا من خلال إصدار تقارير تبين درجات الفساد في كل بلد من خلال الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد، وتقوم بالتوعية بالآثار الضارة للفساد، وتعمل مع الشركاء من الحكومات والشركات والمجتمع المدني على وضع تدابير فعالة وتنفيذها لمواجهة الفساد ، وتتولى منظمة الشفافية الدولية بصفة آلية مكافحة أسباب والآثار الناجمة عن الفساد ، و ذلك عن طريق آليات دولية (المبحث الاول) ، و آليات على المستوى المحلي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد على المستوى الدولي

يترك الفساد الإداري وقعا سيئا جدا على المواطنين، الذين يضطرون في أغلب الأحيان إلى دفع مبالغ أكبر نسبة لمداخيلهم للحصول على خدمات إدارية من المفترض أن يتلقوها مجانا، فلم تعد ظاهرة الفساد الإداري آفة محلية فقط تفسد المنظومات الداخلية للدول وتتخر مختلف إداراتها ومؤسساتها، بل أضحت ظاهرة دولية تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات، وبالتالي يتعين محاربتة ومقاومته من أجل القضاء عليه بكل السبل.

وقد لعبت منظمة الشفافية الدولية دورا بارزا في جهود مناهضة الفساد من خلال المساهمة في عقد الاتفاقيات و الائتلافات الدولية في مجال مكافحة الفساد الإداري، ودورها في رقابة مدى تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وتعمل أيضا كخبير دولي في مكافحة الفساد وتتعاون مع فروعها القومية والمؤسسات الدولية الأخرى (المطلب الأول)، وتعتمد في عملها في الوقاية من الفساد عن طريق مؤشرات دولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دورها في صياغة الاتفاقيات و مراقبة تنفيذها وتعاونها مع المؤسسات الدولية

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة عالمية غير حكومية تهتم بتكريس جهودها في مكافحة الفساد بصفة عامة والفساد الإداري بصفة خاصة، ومن منطلق قناعتها بأهمية جمع الأطر العالمية لمعالجة مشكلة الفساد، تعمل المنظمة بكل نشاط وفعالية منذ تأسيسها على تشجيع صياغة اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد وغيرها من الأدوات الدولية في مناهضة الجريمة المنظمة وعلى الخصوص جريمة الفساد، كما تتعاون في هذا المجال مع فروعها القومية والمؤسسات الدولية الأخرى.

و تلعب منظمة الشفافية الدولية ومنذ سنوات دورا لا يستهان به، ليس فقط في مشاركتها واهتمامها بتحرير و صياغة أحكام الاتفاقيات الدولية بل تشارك وتقوم بفحص مدى التزام الدول بصياغة أحكام هذه الاتفاقيات بصفة فعالة في القوانين الداخلية للدول فقد كان لها دور في صدور وإنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (لفرع الاول)، ولها دور كذلك في إنشاء اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الفرع الثاني) ، كما كان لها دورا بارزا كذلك في وجود ائتلاف دولي لمكافحة الفساد (الفرع الثالث) و أخيرا فالمنظمة لها دور كخبير دولي في مكافحة الفساد وتتعاون مع فروعها القومية والمؤسسات الدولية الأخرى (الفرع الرابع).

الفرع الأول: دور المنظمة في صدور وإنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

لعبت منظمة الشفافية دورا كبيرا و محوريا في تزايد المنظمات الناشطة في مجال مكافحة الفساد منذ نشأتها سنة 1993 و روجت لفكرة مكافحة الفساد وأصبحت تعالج ضمن برامج معظم الهيئات الدولية، وضمن هذا الإطار تم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من طرف العديد من الدول سنة 2003 وأصبحت نافذة المفعول منذ 2005¹، و تمثل الاتفاقية آلية دولية لرعاية التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتتناول الاتفاقية بشكل أساسي منع الفساد في القطاع العام والخاص والتحقيق بشأنه والعقاب عليه، وكذلك استعادة السلوك الفاسد والإثراء غير المشروع. وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أشمل الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد، ولكونها اتفاقا ابرم بين أكثر من 150 بلد ، فهي ترسخ معايير وسياسات وعمليات وممارسات مشتركة لدعم جهود مناهضة الفساد على المستوى الوطني، كما أنها تيسر التعاون الدولي عن طريق الأطر القانونية والمؤسسية لإنفاذ القوانين وإرساء الآليات التعاونية ، وتشكل نصوص الاتفاقية إطارا مهما لمحاربة الفساد بكافة أشكاله ، وتتضمن الاتفاقية أحكاما إجبارية ملزمة للدول التي تصدق عليها وتوفر الإطار لمعالجة قضايا تقع خارج الحدود الوطنية، فهي تسهل التعاون

¹ - محمد منصور، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 06.

الدولي في تطبيق القوانين من خلال توحيد الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق القانون وإنشاء آليات للتعاون¹.

فالاتفاقية تسعى للحد من الفساد في قطاعي الصحة والتعليم، ومعالجة أوجه القصور في نظام العدالة، و التصدي لمواطن الضعف في مجال المشتريات العامة، والحد من انعدام شفافية عمليات الموازنة، فهي تعمل على توفير دعم مهم لمبادرات مكافحة الفساد والمساءلة².

- فهي شاملة، حيث أنها تغطي تقريبا جميع أوجه الفساد، وتقدم أساسا للعمل على المستويين الوطني والمحلي.

- و تحتوي على آلية استعراض التنفيذ، ما يشجع المجتمع المدني على المشاركة في عملية الاستعراض على المستوى الوطني.

- وتتعد بموجبها اجتماعات دولية، حيث يمكن لأعضائها عرض نتائجهم وتقديم توصياتهم من أجل زيادة أثرها.

فوجود اتفاقية مكافحة الفساد دليل على جدية المجتمع الدولي في النظر في مشكلة مكافحة الفساد و إنشاء تحالف عالمي لمحاربة الظاهرة وهذا أحد أهم أهداف منظمة الشفافية الدولية الذي وجدت من أجله وتعمل من أجل تكريسه على الصعيد الدولي بعدما كان التطرق لموضوع الفساد يشكل خرقا للقوانين والأعراف الدولية³.

الفرع الثاني: دور المنظمة في إنشاء اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

شاركت منظمة الشفافية الدولية في أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بمكافحة الفساد قبل التوقيع على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية من قبل دول الأعضاء، فقد أعطت منظمة الشفافية الدولية دفعا كبيرا في إبرام هذه الاتفاقية وذلك بصفتها عضو ملاحظ في جميع اجتماعات فريق العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

¹ - محمد منصور، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 06-07.

² - جيليان دل وماري تيراكول، استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل، المرجع نفسه، ص 10.

³ - عطا محمود عطا عمار، "دراسة مقارنة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية"، UNDP، ص 71.

فقد قامت منظمة الشفافية الدولية بوضع تحت تصرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اقتراحات وتوصيات حول ضرورة إبرام مثل هذا الاتفاق الذي يتسم بالطابع الدولي من أجل ردع مشترك للفساد، في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى نوعية وكفاءة الخبراء الذين قاموا بصياغة هذه التوصيات والاقتراحات، فنجحت المنظمة في تعبئة رؤساء المؤسسات والشركات العالمية من أجل إشراكها في مكافحة الفساد على ضوء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية¹.

وفيما يتعلق بمتابعة مدى تطبيق أحكام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فقد لعبت منظمة الشفافية الدولية دورا هاما في إعادة صياغة الدول لأحكام هذه الاتفاقية في قوانينها الداخلية، ومدى الأخذ الفعلي بتوجهات ومبادئ اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي. في هذا المقام، قامت منظمة الشفافية الدولية بإعداد تقرير شامل مبني على تحريات ميدانية حول مدى التزام دول الأعضاء في الاتفاقية بأحكام هذه الأخيرة ضمن قوانينها الداخلية، وهذا العمل الفعال جاء بمساعدة فروع منظمة الشفافية الدولية².

الفرع الثالث: دور المنظمة في إنشاء ائتلاف دولي لمكافحة الفساد

منذ سنة 1995 و حضور المنظمة للمؤتمر الدولي السابع لمكافحة الفساد أتاح لها التعرف على الأوساط الناشطة في مجال مكافحة الفساد وإقامة أوسع وأقوى العلاقات والصلات مع مختلف المنظمات لبلورة قواعد عامة تساعد على مكافحة الفساد، فساهمت في بلورة الآليات القانونية المناسبة لمكافحة الفساد ولعبت دورا محوريا في خلق تحالف دولي للحرب على الفساد وأصبحت العديد من المنظمات تستلهم من منظمة الشفافية أفكارا وآليات، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي الذي أصبح معنيا بمحاربة الفساد والترويج للحكم الصالح لأسباب تتعلق بصلاحياته وسلطاته الواسعة التي يتمتع بها في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية والعالمية³ والبنك الدولي الذي اعتمد إستراتيجية محاربة الفساد تتضمن

¹ - محمد منصور، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 07.

² - فادي قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي. الحقوقية، بيروت، 2013، ص 362-363.

³ - سليمان لخميسي، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 75-76.

أربعة محاور رئيسية¹:

- 1- منع الاحتيال والفساد في المشروعات التي يشارك في تمويلها البنك الدولي.
 - 2- تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تعتمد مكافحة الفساد ولا سيما فيما يتعلق بتصميم برامج مكافحة.
 - 3- اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم معونات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد الشروط ومعايير الإقراض، اختيار وتصميم المشروعات.
 - 4- إعلان البنك عن تأييده ومشاركته في كل الجهود الدولية لمكافحة الفساد².
- كما أن الضوابط المتعلقة بتقديم قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي التي أعلنت في أوت 1997 كانت أكثر تشددا من تلك الموضوعة من طرف البنك الدولي حيث أكد الصندوق أنه سيوقف أو يعلق مساعداته المالية لأي دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعرقل الجهود الخاصة بالتنمية³.

الفرع الرابع: دور المنظمة كخبير دولي في مكافحة الفساد وتعاونها مع فروعها القومية و المؤسسات الدولية الأخرى

تعتبر منظمة الشفافية الدولية من أهم المنظمات الغير حكومية نشاا وفعالية في مجال مكافحة الفساد، الذي تحول إلى غول يلتهم ليس فقط جهود التنمية المحلية، بل حتى الجهود الدولية المتمثلة في المنح والمعونات والقروض، وتكرس المنظمة جهودها من أجل مكافحة الفساد من خلال أتباع إستراتيجية معينة لتحقيق أهدافها، فهي تعمل كخبير دولي في مكافحة الفساد، وتتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى(أولا) ، و تسعى لبناء فروع قومية في مختلف الدول تعنى بمكافحة الفساد (ثانيا).

¹ - مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والمجتمع الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، لبنان، 2004، ص 201.

² - سليمانى لخميسي، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع نفسه، ص76.

³ - منصورى محمد، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص08 .

أولاً: دورها كخبير دولي في مكافحة الفساد وتعاونها مع المؤسسات الدولية الأخرى:

منذ عام 1995 و الذي شهد دعوة سكرتارية منظمة الشفافية الدولية إلى حضور المؤتمر الدولي السابع لمكافحة الفساد، والذي عقد في بكين (الصين)، أصبحت هذه المنظمة بمثابة السكرتارية الفنية المكلفة بمهمة التحضير والإعداد الفني لهذه المؤتمرات، مما أتاح لها فرصة مهمة للتعرف على الأوساط النشطة في مجال مكافحة الفساد و إقامة أوسع و أقوى صلات ممكنة معها، وكذلك الحضور الدائم داخل الأنشطة الرسمية المعنية بمكافحة الفساد على المستوى العالمي¹.

كما تتعاون مع المؤسسات الدولية وذلك في إطار ما يعرف بمشروع "اعرف قواعد عميلك"، وذلك لبلورة قواعد ومبادئ عامة تهيئ وتساعد على مكافحة الفساد بشكل أفضل، كجهود منظمة الشفافية في بلورة الاتفاقية الخاصة بمبادئ "ولفسبيرغ" والتي وقعت مع عدد من البنوك الخاصة الرامية إلى تحسين صورتها لدى العملاء وطمأنتهم².

من هذا المنطلق حرصت منظمة الشفافية على إقامة صلات وثيقة مع أصحاب المصلحة

الممثلين في:

مؤسسات العمل: التي تمثلها شركات القطاع الخاص المحلية والعالمية، الذين أبدوا استعدادهم التدريجي للانخراط في حملة مكافحة الفساد، والتأسيس لأخلاقيات العمل مع انتشار مراكز الأبحاث والإصدار والندوات وشبكات العمل في أنحاء العالم³.

حيث تتعامل منظمة الشفافية الدولية مع الحكومات من خلال إدراك العديد من الدول الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في أي جهد لمكافحة الفساد، وتعاونهم البناء مع فروع المنظمة، خاصة في إطار إقليمي كالاتحاد الأوروبي. كما تتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، من خلال إقناع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتماد مواقف أكثر قوة حيال الفساد⁴.

¹ - فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 362-363.

² - مجموعة ولفسبيرغ، هي مجموعة من البنوك العالمية أسست في سويسرا اتحاداً بواسطة اثني عشر بنكاً عالمياً.

³ - وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، المرجع السابق، ص 166.

⁴ - و تجدر الإشارة هنا: أن منظمة الشفافية الدولية تؤكد بأن بناء التحالف ضد الفساد لم يكن ممكناً لولا القيادة والالتزام الفرديان لهذه الغاية، من خلال الاستناد إلى شبكة كبيرة من المتطوعين والمحترفين رفيعي المستوى والنفوذ الذي يؤمنونه إلى صانعي القرارات الأساسيين، يجعل

ثانياً: بناء الفروع القومية الفاعلة

أنشأت منظمة الشفافية الدولية شبكة الفروع الوطنية التي أصبحت أساس أنشطتها، والتي تمثلها منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، في مائة (100) دولة تقريباً. حيث تجذب فروع المنظمة الوطنية أشخاصاً من مختلف شرائح المجتمع المدني، وتميز تصنيفات الفروع القومية في التقارير السنوية للمنظمة بين ثلاثة أشكال: الفروع التي أقرها رسمياً مجلس إدارة منظمة الشفافية، وتلك التي هي قيد الإنشاء، والدول التي لمنظمة الشفافية الدولية صلة وصل معها، لكنها لا تتمتع بالقاعدة الكافية لإنشاء فرع خاص بها¹.

كما يشير تنوع الأشخاص المشاركين في تشكيل فروعها الوطنية، إلى أن المنظمة تسيّر وفقاً للطلب المعبر عن المصالح المحلية، مع إدراك حجم حاجاتها وإمكاناتها، كما تعرض إرشادات الفروع القومية لمبادئ مقيدين للعمل²:

– القيد الأول: هو ضمان الحيادية وعدم الانحياز لأي طرف سياسي، وبالتالي عدم تضمن

المراتب القيادية في الفرع الوطني لأعضاء بارزين في المعارضة أو الحزب السياسي الحاك.

– القيد الثاني: وهو عدم التحقيق في مزاعم الفساد الفردية.

منظمة الشفافية بلا شك أقوى من عدة مجموعات تقليدية، كما يساهم الأكاديميون بشكل نشيط في أعمال المنظمة من خلال إجراء الأبحاث ونشرها. حول هذا الموضوع، راجع: آن فلوريني، المرجع السابق السابق، ص 48-53.

¹ – محمد منصور، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 12.

² – وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيح الحكم المحلي، المرجع السابق، ص 166.

المطلب الثاني: الوقاية من الفساد عن طريق اعتماد مؤشرات دولية

أصدرت مجموعة البحوث العالمية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد وقد اختص كل مؤشر منها بجانب معين من القياس وسنتطرق إليها بالتفصيل وسيتم التسلسل بالمؤشرات وفق سنة الإصدار، وتعتمد المنظمة على العديد من المؤشرات وهي: مؤشر مدركات الفساد (الفرع الأول)، التقرير العالمي الشامل عن الفساد (الفرع الثاني)، مؤشر دافعي الرشاوي (الفرع الثالث)، وتقييمات نظام النزاهة الوطني (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مؤشر مدركات الفساد

ويرمز له اختصاراً (CPI) صدر لأول مرة في العام 1995 و يصدر سنوياً، وهو المؤشر الذي يقيم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناء على إدراك رجال الأعمال والمحليين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها أو من غير المقيمين، و يُعد مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات (النشاطات البحثية) التي تصدر عن المنظمة، ويعتبر مؤسراً مركباً و يسمى بمسح المسوح، حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسح و استطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة.

يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام و بناء على تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تطرح المسوح واستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد.

فمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة، فهو يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحليين من جميع أنحاء العالم متضمناً المتخصصين

و الخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها¹.

وقد جمع مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019 البيانات من العديد من المصادر المختلفة التي توفر تصورات رجال الأعمال والخبراء المحليين حول مستوى الفساد في القطاع العام. كما يجب اختيار مصادر البيانات، بحيث يجب على كل مصدر أستخدم لبناء مؤشر مدركات الفساد أن يفي بالمعايير التالية للتأهل كمصدر صالح للبيانات².

- يحدد مخاطر أو مدركات الفساد في القطاع العام كميًا؛

- يركز على منهجية موثوقة وصالحة؛

- يكون مصدره منظمة ذات سمعة حسنة؛

- يسمح لما يكفي من الاختلاف في الدرجات للتمييز بين البلدان؛

- يصنف عددا كبيرا من البلدان؛

- يأخذ في الاعتبار فقط تقييمات خبراء البلد أو رجال الأعمال؛

- يتم تحديثه بانتظام.

و يصنف مؤشر مدركات الفساد مراتب 180 دولة و إقليم من خلال المستويات المدركة لفساد القطاع العام، استنادا الى 13 تقييما ودراسات استقصائية لمدراء تنفيذيين في مجال الأعمال التجارية، و يستخدم المؤشر مقياس من: 0 (فاسد جدا) الى : 100 (خالي تماما) من الفساد, و سجلت أكثر من ثلثي الدول درجات دون 50 ,حيث يبلغ معدل الدرجات 43 درجة فقط, فمنذ عام 2012 تقدمت 22 دولة بشكل ملحوظ من ضمنها إستونيا واليونان، فيما تراجعت 21 دولة بشكل ملحوظ بما فيها و كندا ونيكاراغوا³.

¹ - قاجي حنان، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص 68-69.

² - منظمة الشفافية الدولية ، «نبذة مختصرة حول المنهجية / مؤشر مدركات الفساد، 3054» منظمة الشفافية الدولية، ص 32. متوفر على الموقع: www.transparency.org/cpi2019 .

³ - منظمة الشفافية الدولية ، « ملخص تنفيذي/ مؤشر مدركات الفساد 2019، منظمة الشفافية الدولية، ص4 متوفر على الموقع: www.transparency.org/cpi2019 .

الفرع الثاني: مؤشر دافعي الرشاوى

ويرمز له اختصارا (BPI) وصدر لأول مرة في العام 1999 ، و هو مؤشر غير سنوي حيث صدر للأعوام (1999 , 2002 , 2006 , 2008 , 2011) ، و هو تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقا لاحتمالية ارتشاء شركاتها في الخارج و يعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها وهو ما أدى إلى لعب دور المورد للفساد، وبالتالي فإن المؤشر يصنف الدول و ليس الشركات العاملة¹.

ويتم اختيار الدول للدخول إلى تصنيف مؤشر دافعي الرشوة وفق الآتي² :
- مدى الانفتاح التجاري (و يقاس من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة الى حجم الصادرات).

- ما اذا كانت الدولة مصنفة في آخر إصدار للمؤشر لغرض مقارنة الأداء بمرور الوقت.

- العضوية في مجموعة دول العشرين (G20)³.

- الأهمية التجارية داخل المنطقة أو القارة.

¹ - غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، المرجع السابق، ص176.

² - منظمة الشفافية الدولية ، «مؤشر دافعي الرشوة» تقرير سنة (2011) ، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت: www.transparency.org.

³ - مجموعة دول العشرين (G20) وهي مجموعة أنشئت في العام 1999 لغرض تعزيز الاستقرار المالي الدولي وخلق فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، وتساهم اقتصاديات مجموعة العشرين بأكثر من 90 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتضم حوالي ثلثي سكان العالم حيث تضم 19 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: التقرير العالمي الشامل عن الفساد

ويرمز له اختصاراً (GCR) و صدر لأول مرة في العام 2001 و يصدر سنويًا باستثناء السنوات (2002 , 2010 و 2012) و هو تقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين أو لقضية ما من قضايا الحكم الرشيد، ويقدم التقرير بحثاً وتحليلاً مختصين فضلاً عن توفير دراسات حول حالات معينة، حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديمية والأصوات العملية من الميدان، ويتم اختيار المساهمات من قبل قسم البحوث من هذا التقرير طبقاً لآثارها على السياسات والمنهجيات المبتكرة، يغطي كل تقرير فترة 12 شهراً ابتداءً من شهر جويلية إلى شهر جوان في العام التالي، كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء من ضمنهم واضعوا السياسات والصحفيون والمعلمون والطلاب والجمهور العام، وتذكر منظمة الشفافية الدولية أن الوظيفة الأساسية لتقرير الفساد العالمي السنوي تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة¹.

¹ - غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث و الدراسات، العدد التاسع، العراق، 2016، ص 177-178.

و يركز التقرير على قطاع مهم من القطاعات العمومية الهامة في الدولة، والجدول التالي يوضح التقرير العالمي الشامل عن الفساد من سنة 2001 الى غاية 2013 : الجدول رقم: 01 يوضح مجموعة من التقارير - التقرير العالمي الشامل عن الفساد- من سنة 2001 الى غاية سنة 2013:

التقرير	سنة الإصدار	الموضوع
التقرير الأول	2001	وتناول وضع الفساد في دول العالم بشكل عام
التقرير الثاني	2003	وركز على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها
التقرير الثالث	2004	الفساد السياسي
التقرير الرابع	2005	تتاول كافة أوجه الفساد في قطاع البناء والمقاولات وأوجه الإعمار و اعادة البناء
التقرير الخامس	2006	تتاول الفساد في مجال الرعاية الصحية
التقرير السادس	2007	الأنظمة القضائية
التقرير السابع	2008	تتاول للفساد في مجال قطاع المياه والموارد المائية والفقير والتنمية بوجه عام
التقرير الثامن	2009	تتاول الفساد في القطاع الخاص.
التقرير العاشر	2011	تتاول الفساد حول التغيرات المناخية.
التقرير الحادي عشر	2013	التعليم

الفرع الرابع: نظام النزاهة الوطني

صدر أول مرة في العام 2001 و هي عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة وتقدم تقييما مكثفا لنقاط القوة والضعف التي تمتلكها أبرز المؤسسات التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة، وتهدف هذه الدراسات إلى تقييم النظام الوطني للنزاهة نظرياً للدولة على

المستويين القانوني (قوانين ونصوص تنظيمية) و العملي (التطبيق) ، وبالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية تعد دراسات نظام النزاهة الوطنية أداة قياس هامة فهي مكملة للمؤشرات والاستقصاءات العالمية التي تتبعها المنظمة¹.

¹ - غزوان رفيق عويد ، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية ، مع الإشارة إلى حالة العراق، المرجع السابق، ص 177.

المبحث الثاني: دور منظمة الشفافية الدولية على المستوى المحلي

تعمل منظمة الشفافية الدولية على الحد من الفساد ومكافحة في بلاد العالم، وهذا من خلال إصدار تقارير تبين درجات الفساد في كل بلد من خلال الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد، وتقوم بالتوعية بالآثار الضارة للفساد، وتعمل مع الشركاء من الحكومات والشركات والمجتمع المدني على وضع تدابير فعالة وتنفيذها لمواجهة الفساد، حيث تؤكد منظمة الشفافية الدولية على أهمية التزام مبادئ الشفافية في أداء المجالس المحلية، من خلال تطبيق القوانين والأنظمة، وتأسيس آلية ثابتة ومستمرة للمساءلة المتمثلة في الإجراءات الإدارية المتسمة بالأداء الضامن والسليم، ومشاركة المواطنين بالمعلومات، مع تطوير استراتيجيات لتدريب المجتمع والمواطن، كتنظيم حملات زيادة الوعي بالقيم الأخلاقية، ومكافحة الممارسات الفاسدة.

وقد بذلت المنظمة جهودا في مكافحة انتشار الفساد في العالم؛ وذلك من خلال سعيها لمحاربة الرشوة و الفساد الإداري بوجه عام، من خلال تفعيل الحكم الراشد (المطلب الأول) ، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني (المطلب الثاني) ، وإصدار تشريعات وإقامة هيئات مكافحة الفساد (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تفعيل الحكم الراشد

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير (charge de gouvernance) ، و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة¹.

¹ - محمد منصوري، عبدلي حمزة، منظمة الشفافية الدولية: نموذج ناجح في مكافحة الفساد الإداري وتفعيل الحكم الراشد في الجزائر"، مداخلة غير منشورة، الملتقى الوطني حول الحكم الراشد وبناء دولة المؤسسات، معهد الحقوق بجامعة عبد الله مرسلتي بتيبازة، مارس 2000، ص03.

فالحكم الراشد من المواضيع المهمة في إدارة الحكم، وسياسة الدول وتقدمها، وعند مقارنة دولتين لهما نفس الموارد، نجد رغم التشابه بينهما، تقدم دولة و تخلف أخرى، ويكمن الفارق بينهما في كون الأولى تتسم بالحكم الراشد، بينما هو يغيب عن الثانية، بالإضافة إلى اتخاذ السلطات العامة في الدولة، التي تتسم بالحكم الراشد لقراراتها على أساس من توافر المعلومات الصحيحة المتعلقة بموضوع و مشكلة عامة، ومقارنة البدائل المختلفة للتعامل معها، واختيار البديل، الذي يحقق أقصى فائدة بأقل نفقة، من هذا المنطلق نتطرق إلى مفهوم الحكم الراشد (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى وسائل الضغط المعتمدة من طرف منظمة الشفافية الدولية في تفعيل الحكم الراشد ومحاربة الفساد الإداري (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الحكم الراشد

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير (charge de gouvernance) ، و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة¹.

يعتبر الحكم الراشد مصدر قوة للدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة، فهو يوفر بيئة من المميزات الحسنة ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية، ويعرف البنك الدولي الحكم الراشد أو الصالح على أنه: "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة"²، ان هذا التعريف يشمل على :

1- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.

2- قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية

¹ - سهابلية سماح، فريد عيدة، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 27 يناير 2018، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=51860>.

² - محمد منصور، حمزة عبدلي، منظمة الشفافية الدولية: نموذج ناجح في مكافحة الفساد الإداري وتفعيل الحكم الراشد في الجزائر، المرجع نفسه، ص 05 .

3- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف الحكم الراشد على أنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية والإدارية الإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات"، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل اختلافاتهم لأنه في ظل غياب الحكم الراشد تكون مشاركة المواطنين محدودة في مجال وضع القوانين والسياسات واللوائح ومحاربة الفساد في المؤسسات العليا ، وبالتالي تكون النتائج التي يتم التوصل إليها غير معبرة عن احتياجاتهم، وهذا ما يجعل من الصعب الوصول إلى قرارات تخدم مصالح جميع الفئات و تغذي القابلية للمساءلة¹.

إن الشفافية والمساءلة مقومين أساسيين من مقومات الحكم الصالح الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المسائلة دون توفر الشفافية التي تقود نحو الحد من ظاهرة الفساد، الذي يشكل أهم عائق في طريق التنمية.

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربعة مجالات للحكم الرشيد أو الحوكمة² هي :

1. **الحوكمة الاقتصادية**: يتضمن هذا النوع من الحوكمة، عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة.
2. **الحوكمة السياسية**: يوجد هذا النوع من الحوكمة في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها و سن القوانين والتشريعات في الدولة.
3. **الحوكمة الإدارية**: هي نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يجب أن تتصف بالكفاءة، والاستقلالية، والمساءلة، والشفافية.
4. **الحوكمة الشاملة**: هي العمليات التي تؤدي إلى مستوى معيشة أفضل لجميع أفراد المجتمع، وضمان الحرية والأمن والأمان والخدمات الصحية.

¹ - لخميسي سليمان، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص76-77.

² - داخل حسن جريو، الحكم الراشد وبعض متطلبات الإصلاح، المحور: مواضيع و أبحاث سياسية ، الحوار المتمدن- العدد ،

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الراشد بأنه: " هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها و نشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليل منها"¹.

أما المشرع الجزائري فنجد أنه يتكلم عن الحكم الراشد في القانون التوجيهي للمدينة رقم: 06-06² في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة ورد مصطلح الحكم الراشد، في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه: " هو الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"، كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في إطار تسيير المدينة حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

1- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.

2- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة.

3- توفير و تدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.

و خلاصة لهذه التعاريف يمكننا القول بأن الحكم الراشد هو مجموعة من القوانين والنظم والقرار تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المنظمة³.

الفرع الثاني: وسائل الضغط المعتمدة من طرف منظمة الشفافية الدولية في تفعيل الحكم الراشد ومحاربة الفساد

إن بناء استراتيجيات لمكافحة الفساد من وجهة نظر المنظمة يقتضي خلق بيئة النزاهة، بما فيها الشفافية والمساءلة من خلال تعميق أسس النزاهة عبر تجسيد معايير المحاسبة والمساءلة

¹ - محمد منصور، منظمة الشفافية الدولية: نموذج ناجح في مكافحة الفساد الإداري وتفعيل الحكم الراشد في الجزائر"، المرجع السابق، ص 06 .

² - القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر.ج.ج، عدد 15 ، ص 16.

³ - محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، مداخلة في المؤتمر الدولي العلمي تحت عنوان "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، جامعة الجنان- طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012 ، ص 13 .

والإفصاح، وهي جميعاً تشكل عناصر الحكم الراشد، كما تتعدد استراتيجيات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، والتي تقوم على مايلي:

أولاً: تعزيز المحاسبة الأفقية

من خلال تعزيز مقومات نظام المساءلة الأفقية، على النحو التالي¹ :

- 1- تعزيز البناء التنظيمي للمؤسسات: بتحديد الإجراءات والآليات والمدة الزمنية لتقديم الخدمة وإطلاع الجمهور عليها، وإنشاء دواوين الشكاوى ووضع أنظمة ميسرة لعملها، وتمكين الجمهور من مراقبة أداء المسؤولين للخدمة المدنية عبر توعيتهم بحقوق وواجبات المواطنة.
- 2- إصلاح البرامج والمؤسسات العامة، وتعزيز دور المجتمع المدني.

ثانياً: إنشاء التحالفات ضد الفساد المحلي والدولي

العنصر الآخر في إستراتيجية منظمة الشفافية المؤسساتية، هو بناء تحالف طبيعي من المصالح، من خلال الدعم الواسع النطاق المتوقع من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية وقطاع الأعمال من هذا المنطلق حرصت منظمة الشفافية على إقامة صلات وثيقة مع أصحاب المصلحة الممثلين في² :

1. **مؤسسات العمل**: التي تمثلها شركات القطاع الخاص المحلية والعالمية، الذين أبدوا استعدادهم التدريجي للانخراط في حملة مكافحة الفساد، والتأسيس لأخلاقيات العمل مع انتشار مراكز الأبحاث والإصدارات والندوات وشبكات العمل في أنحاء العالم.
2. **الحكومات**: من خلال إدراك العديد من الدول للحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في أي جهد لمكافحة الفساد، وتعاونهم في البناء مع فروع المنظمة، خاصة إطار إقليمي كالإتحاد الأوروبي.

¹ - خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية و الرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 162-163.

² - خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، المرجع السابق، ص 165-166.

3. **المؤسسات المالية الدولية:** من خلال إقناع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتماد مواقف أكثر قوة حيال الفساد.

4. **الأفراد:** تؤكد منظمة الشفافية الدولية، بأن بناء التحالف ضد الفساد لم يكن ممكناً لولا القيادة والالتزام الفرديان لهذه الغاية، من خلال الاستناد إلى شبكة كبيرة من المتطوعين والمحترفين رفيعي المستوى والنفوذ الذي يؤمنونه إلى صانعي القرارات الأساسيين، يجعل منظمة الشفافية بلا شك أقوى من عدة مجموعات تقليدية¹.

ثالثاً: تعزيز المسائلة ومكافحة الفساد في الحكم المحلي

تقترح منظمة الشفافية الدولية حملة من الأدوات والآليات التي من خلالها يمكن تمييز بؤر الفساد من جهة، وتحصيل المعرفة والمعلومات المساعدة على زيادة الشفافية في الحكم المحلي، ومراقبة النشاطات الحكومية وأداء الممثلين المحليين، وتعزيز موقع ودور منظمات المجتمع المدني. انطلاقاً من تجربة إتحاد البلديات الكندية القائم على تعزيز العمل الحضري بآليات المسائلة العامة والداخلية المنتجة لعمليات مراقبة فعالة تساهم في ردع الفساد، وتساعد في تحسين أداء الحكومات المحلية من خلال زيادة الفعالية والكفاءة من جهة، وتضمن المجتمع المدني في عملية الرقابة وإجراء الدراسات والبحوث، التي يضطلع بها ممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية والباحثون الأكاديميون².

وقد وضعت منظمة الشفافية الدولية، بالتنسيق مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للاستيطان البشري، جملة من الأدوات المساعدة تتمثل في: قائمة التدقيق الخاصة بالبلدية؛ مسح الفساد الحضري؛ تقييم ضعف النشاطات البلدية؛ تقييم المشاركة في أعمال الفساد.

¹ - كما نشير هنا: أن الأكاديميون يساهمون بشكل نشيط في أعمال المنظمة من خلال إجراء الأبحاث ونشرها. حول هذا الموضوع، راجع:

أن فلوريني، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. المرجع نفسه، ص 48-53.

² - رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 221.

المطلب الثاني: تفعيل دور المجتمع المدني

تقترح منظمة الشفافية الدولية جملة من الأدوات والآليات التي من خلالها يمكن تمييز بؤر الفساد من جهة، وتحصيل المعرفة والمعلومات المساعدة على زيادة الشفافية في الحكم المحلي، ومراقبة النشاطات الحكومية وأداء الممثلين المحليين، وذلك من خلال تعزيز موقع ودور منظمات المجتمع المدني. بحيث أصبحت هذه الأخيرة ملازمة للدولة العصرية، ولم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات وغيرها.

من خلال هذا سوف نتناول مفهوم المجتمع المدني (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى دوره في مكافحة الفساد (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني

يعرف "سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، التراضي، التسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف"¹.

و من جانبه عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمات المجتمع المدني بأنها: "مجموعة الروابط والجمعيات التي ينظم بها المجتمع نفسه بصورة طوعية. وهي تشمل النقابات؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية؛ والجمعيات الخيرية؛ ورابطات رجال الأعمال؛ والنوادي الاجتماعية والرياضية؛ والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية؛ وجماعات البيئة؛ والروابط المهنية؛ والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث السياسية؛ ووسائل الإعلام. وتدخل فيها أيضا الأحزاب السياسية، وإن كانت تعد جزءا من المجتمع المدني ومن الدولة على حد سواء في حال تمثيلها في البرلمان"².

¹ - سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة: دار قباء للطباعة، 2000، ص13.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، يناير 1997، ص 9.

من خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص العناصر التالية:

- المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.
- يقوم المجتمع المدني على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية.
- يتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة.
- سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية داخل لمجتمع، والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

إن منظمات المجتمع المدني هي الأقدر على كشف أوجه الفساد بحكم استقلالية موقفها بعيداً عن الأطر الرسمية، كما أنها تستطيع لعب دوراً كبيراً في نشر ثقافة الشفافية وصياغة تعريفات أكثر مصداقية قادرة على رصد كل أشكال الفساد، وتمكين كل أطراف التنمية من مساءلة كل المشاركين في صنع كل أنواع الفساد بدون تمييز، وساهمت منظمة الشفافية الدولية في تفعيل دور هيئات المجتمع المدني من خلال:

أولاً: الترويج لاتفاقيات مكافحة الفساد

تلعب منظمات وهيئات المجتمع المدني دوراً كبيراً في الترويج لاتفاقيات مكافحة الفساد في جميع مراحلها من مرحلة التفاوض وحتى استعراضها بغرض المتابعة وباستطاعتها أن تمارس ضغوطاً على حكوماتها لإعطاء الأولوية للتصديق على الاتفاقيات وتنفيذها من خلال توفير الأبحاث والتحليلات و المساعدة في تفسير المصطلحات القانونية في الاتفاقية وترجمتها إلى لغة يستطيع الجميع فهمها كذلك باستطاعتها أن تشرح للمواطنين فوائد الاتفاقيات والتقارير وفوائدها في معالجة إشكالية الفساد¹.

ثانياً: تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظم السياسية

¹ - عبد المنعم سليمان ، ظاهرة الفساد، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، UNDP ، ص 110.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة، و يمكنها من خلال هذا الدور، أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظم السياسية. كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية، وبعملها هذا، تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة، وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص إدارة الحكم الصالح¹.

ثالثاً: تفعيل دور لمجتمع المدني عن طريق هياكله

تضم منظمات المجتمع المدني الخاصة بكل دولة جمعيات الصناعيين، والنقابات العمالية، وجمعيات التجار وجمعيات أرباب العمل، وجمعيات المهن الحرة، والمؤسسات الإعلامية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان المعترف بها رسمياً. وتعتبر الأحزاب السياسية أيضاً من عناصر المجتمع المدني. وفي الدول التي يسمح نظامها بتعدد الأحزاب، يتم ذكر الإطار القانوني الذي يحيط بعمل الأحزاب السياسية، و تبحث الأحزاب السياسية و برامجها و تمثيلها النيابي أكثر في المقالات الخاصة بالانتخابات و السياسة الانتخابية².

¹ - عطا محمود عطا عمار، "دراسة مقارنة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية، UNDP، ص 85.

² - محمد منصور، منظمة الشفافية الدولية: نموذج ناجح في مكافحة الفساد الإداري وتفعيل الحكم الرشيد في الجزائر"، المرجع السابق، ص 09. راجع أيضاً: لخميس ي سليمان، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 78.

المطلب الثالث: إصدار التشريعات و إقامة هيئات مكافحة الفساد

كان لظهور منظمة الشفافية الدولية الأثر الكبير لتحريك الرأي العام نحو إنشاء تحالف عالمي لمكافحة الفساد وكان لفروعها المحلية وتجنيدتها للمجتمع المدني للحد من الفساد وتشكيل ضغط على الحكومات خاصة بعد صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 و دخولها حيز التنفيذ في سنة 2005 و توقيع الدول على هذه الاتفاقية والمصادقة عليها، مما جعلها تصدر تشريعات داخلية لمكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه (الفرع الأول) ، و إقامة هيئات وأجهزة لمكافحتها (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: إصدار تشريعات داخلية لمكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه

باعتبار الجزائر جزء من المجتمع الدولي قامت بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد¹ ، و الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد². حيث ألزمت الدول الموقعة عليها باحترام مبدأ الشفافية والمسائلة في إدارة الشؤون العامة، وكذا إدارة و رفض أعمال الفساد و الجرائم ذات الصلة به، و لبلوغ هذا الغرض حرصت الدول الأطراف في الاتفاقية على أن تنشأ أجهزة تكلف بالوقاية من الفساد³ .

¹ - محمد منصور، منظمة الشفافية الدولية: نموذج ناجح في مكافحة الفساد الإداري وتفعيل الحكم الرشيد في الجزائر"، المرجع السابق، ص 11-10.

² - المرجع نفسه، ص 11-12 .

³ - سهيلة بوزيرة، مواجهة الصفقات المشبوهة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الخاص، فرع قانون السوق، كلية الحقوق، جامعة جيجل، 2008 ، ص 96.

و الجزائر منذ توقيعها على الاتفاقية والمصادقة عليها في سنة 2005 أصدرت تشريعا خاصا لمكافحة الظاهرة و يتمثل في القانون 06-01 بتاريخ 20/02/2006¹ ، بإقامة جهاز مكلف بمكافحة الفساد يتمثل في الديوان المركزي لقمع الفساد وكذلك تفعيل دور مجلس المحاسبة للحد من الفساد في المال العام وهو ما جاء في الأمر 10-02² .

و قد حاولت الجزائر مثلها مثل العديد من الدول النامية وضع ركائز قانونية وأخرى مؤسساتية لمكافحة الفساد وتحقيق فكرة الحكم الراشد، ويعزز القانون الجديد التشريعات الموجودة من حيث ملائمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الجزائر في 25 أوت 2004³ .

الفرع الثاني: إقامة هيئات وأجهزة لمكافحة الفساد

إن الجزائر و باعتبارها جزء من المجتمع الدولي قامت بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا اتفاقية الإتحاد الإفريقي، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، فألزمت هذه الأخيرة الدول الموقعة عليها باحترام مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وكذا إدارة و رفض أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة به، ولبلوغ هذا الغرض حرصت الدول الأطراف في الاتفاقية على أن تنشأ أجهزة تكلف بالوقاية من الفساد⁴ .

وأمام إنشاء المشرع الوطني لأجهزة لمكافحة الفساد، سعى هذا الأخير إلى تعزيزها بموجب النصوص القانونية المؤطرة لها، حيث تنص المادة 17 من القانون رقم 01-06 المعدل والمتمم

¹ - القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر ج ج . عدد 14 المتمم بالأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أغسطس 2010، ج ر ج ج رقم: 50 و المعدل و المتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 02 أغسطس 2011، ج ر ج ج رقم 44.

² - أمر رقم 10-02 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 أغسطس 2010، يعدل و يتم الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 بمجلس المحاسبة.

³ - مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والمجتمع الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، لبنان، 2004، ص 20 .

⁴ - محمد منصور، منظمة الشفافية الدولية: نموذج ناجح في مكافحة الفساد الإداري وتفعيل الحكم الراشد في الجزائر"، المرجع نفسه، ص 11-12.

على أن تنشأ هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ إستراتيجيات وطنية في مجال مكافحة الفساد¹، 207 هذا إضافة إلى النصوص التنظيمية المؤطرة والمنظمة لهذه الأخيرة.

وبالرجوع إلى نص المادة 18 من القانون 01-06 كيّف المشرع الجزائري الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد على أنها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع لدى رئيس الجمهورية، و أمام انتشار ظاهرة الفساد والتي مست عدة قطاعات و حتى هرم السلطة بالتالي كان من الضروري إعادة النظر في المنظومة القانونية حيث نصت المادة 202 إثر مراجعة دستور 1996 " تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري" ويتضح من هذه المادة أن المشرع أعاد هيكلة الهيئة من مؤسسة قانونية إلى مؤسسة دستورية²، و هو نفس التكييف الذي أدرجه المؤسس الدستوري و المكرس في المادة 18 من القانون رقم 01-06 المعدل والمتمم.

يستفاد من هذه النصوص أن المشرع الجزائري حرص على إحداث هيئة لمواجهة خطر ظاهرة الفساد و زودها بالاستقلالية حتى تؤدي دورها بفعالية، بعيدا عن التأثيرات والضغوطات، و المغزى من منح و تكريس استقلالية الهيئة، لأنها تعتبر من الناحية القانونية إدارات لا تنتمي إلى المصالح الوزارية و لا إلى الهيئات القضائية، أما من الجانب الوظيفي فهي إدارات مستقلة عن الحكومة و لا تخضع لرقابة السلطة التنفيذية³. كذلك الأمر بالنسبة للديوان تم استحداثه إثر مراجعة القانون 01-06 بموجب الأمر رقم 10-05 باعتباره نص تشريعي وتنظيمي أحدث جهاز جديد لقمع الفساد، و عملا بنص المادة 3 و 2 من المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 2012/12/08 أن الديوان المركزي لقمع الفساد هو مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية⁴ توضع لدى وزير العدل، مهمتها البحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد .

¹ - انظر المادة 17 من القانون رقم 01-06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، معدل ومتمم، المرجع السابق.

² - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم : 438-96 مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج ر، عدد 76، صادرة بتاريخ 07 ديسمبر 1996.

³ - سهيلة بوزيرة، المرجع السابق، ص 40.

⁴ - وقد قام المشرع الجزائري بتبيان تشكيلة هذا الديوان وتنظيمه وكيفية سيره بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426 التي تنص المادة الأولى منه على مايلي: "إن الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية تكلف بالبحث والتحري عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة

فالديوان ليس بسلطة إدارية و بالتالي لا يصدر أراء أو قرارات إدارية في مجال مكافحة الفساد كما هو الحال بالنسبة للهيئة، وإنما هو جهاز يمارس صلاحياته تحت إشراف و مراقبة القضاء (النيابة العامة) مهمته الأساسية البحث و التحري عن جرائم الفساد وإحالة مرتكبيه إلى العدالة.

الفساد. " كما نصت المادة 3من نفس المرسوم على: "يوضع الديوان المركزي لقمع الفساد لدى الوزير المكلف بالمالية ويتمتع بالاستقلالية في عمله وسيره."

خاتمة:

خاتمة:

تم التطرق في بحثنا الى تعريف منظمة الشفافية الدولية و الهدف الذي تسعى إليه ألا و هو مكافحة الفساد، و الآليات التي تتبعها للقيام بذلك ، و قد تبين من ذلك انها تمكنت من التأسيس لحركة عالمية لمكافحة الفساد و لاقت ترحيبا دوليا ملموسا و تمكنت من تعبئة المجتمع المدني العالمي من اجل مكافحة ظاهرة الفساد التي تهدد الجهود الرامية الى تحقيق التنمية و العدالة الاجتماعية.

- كما ان منظمة الشفافية الدولية ساهمت من خلال فروعها في توعية المجتمع المدني و تجنيده لمكافحة الظاهرة من خلال صدور تشريعات و إقامة هيئات مختصة لمكافحة الظاهرة و الحد من انتشار الفساد ، و قد تم التوصل الى مجموعة من النتائج ، و هي كمايلي :
- 1- تعد منظمة الشفافية الدولية منظمة مستقلة غير حكومية تهتم بمكافحة الفساد، و قد عملت منذ نشأتها عام 1995 على وضع مؤشرات لقياس درجة الفساد على مستوى الدول و بالتالي على مستوى العالم.
 - 2- يعتبر مؤشر مدركات الفساد من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها منظمة الشفافية الدولية لقياس مدى انتشار الفساد على المستوى الدولي، و من خلاله يتم تصنيف كل دولة من خلال عدد من الدرجات التي تتحصل عليها على سلم يتدرج من مئة الى الصفر حيث تمثل درجة مئة دولة ذات شفافية كاملة، و الدرجة 0 دولة ذات فساد كامل، و تعتمد المنظمة على مجموعة من المصادر تقوم بتقييم الدولة حيث يشترط أن لا يقل عدد المصادر عن ثلاثة لقبول تصنيف الدولة.
 - 3- ان هناك مؤشرات أخرى تعتمد عليها منظمة الشفافية الدولية، و هي لا تقل أهمية عن مؤشر مدركات الفساد و تعتبر مكملا له، و تتمثل في (مؤشر دافعي الرشوة، تقرير الفساد العالمي، تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني، مقياس الفساد العالمي.
 - 4- من خلال مؤشر مدركات الفساد يتبين أن الجزائر احتلت رتبا متدنية ضمن السنوات الخمسة الأخيرة تراوحت بين الرتبة 88 لسنة 2015 من أصل 168 دولة، و الرتبة 112 لسنة 2017

من أصل 180 دولة، و كانت أحسن درجة تحصلت عليها هي 36 من أصل مئة لسنوات 2015، 2014، 2013.

*- تعبر الدرجة التي تحصلت عليها الجزائر و التي تضعها في المنطقة الحمراء ضمن تصنيف الدول الأكثر فسادا في العالم عن فشل السياسات المنتهجة، و إخفاق كل الجهود المبذولة لمكافحة الفساد .

*- غياب الشفافية في النظام السياسي، وعدم استقلالية القضاء و خضوعه للضغوطات، و تقييد حرية الإعلام و الصحافة، و غياب مجتمع مدني فعال، و عدم النص على عقوبات صارمة لمرتكبي الفساد، و الحماية التي يحظى بها السياسيون، كل هذا ساهم في تفشي الفساد بشكل كبير و رهيب.

من خلال بحثنا و النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج ببعض التوصيات التي نراها مهمة ، و المتمثلة في الإجراءات الواجب اتخاذها لجعل عملية مكافحة الفساد أكثر نجاعة للقضاء عليه نهائيا او الحد منه كأقل تقدير ، و المتمثلة في الآتي :

- ضرورة تكييف جميع التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- مراجعة التشريعات بما يضمن حرية الصحافة و الإعلام و التعبير، و حق الحصول على المعلومة لتتمكن وسائل الإعلام من القيام بعملها في كشف قضايا الفساد.

- رفع الحصانة عن السياسيين المتورطين في قضايا الفساد، و تشديد العقوبات على مرتكبي الفساد.

- تحرير القضاء من جميع الضغوطات، و تمكين القضاة من القيام بمهامهم بكل استقلالية و حرية، خاصة فيما يتعلق في قضايا الفساد.

- تمكين المجتمع المدني من القيام بدوره في تعزيز النزاهة و المساءلة.

- على الدول ان تكفل استقلالية أجهزة الإشراف العامة من أمثلة مكاتب التدقيق المحاسبي بالإضافة إلى زيادة مشاركة المواطنين في عملية الحوكمة.

- على الدول ان تكفل الاحترام و الحماية لحرية المواطنين و حرية المنظمات غير الحكومية في الانخراط في الشأن العام بما في ذلك محاربة الفساد.
- على السلطة التنفيذية في الدول أن تسمح بتقوية دور البرلمان و السلطة القضائية و هيئات الرقابة العامة بوصفها جهات فعالة للمراجعة على عملياتها.
- ينبغي على الدول إدخال العمل بنظام حماية المبلغين عن الفساد و سن تشريع لحماية حرية تداول المعلومات إضافة الى تشريع لحظر تضارب المصالح بالنسبة لشاغلي المناصب العامة و تنفيذ هذه التشريعات.
- على الدول ان تروج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار ملائم للنهوض بقوانين مكافحة الفساد .
- على منظمات المجتمع المدني ان تلتزم نفسها بأعلى معايير المساءلة و الشفافية في مشاريعها و أعمالها.
- كما يمكن تبني التوصيات التي خرجت بها منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018 ، المتمثلة في مايلي :
- تقوية المؤسسات عن طريق ضمان فرض الضوابط و التوازنات على السلطة السياسية، و الحرص على أن تعمل هذه المؤسسات دون التعرض للترهيب.
- سد الفجوة بين التشريعات المتعلقة بالفساد و تنفيذها على أرض الواقع و تطبيق أحكامها.
- دعم منظمات المجتمع المدني خاصة على المستوى المحلي، و هو ما سيعزز المشاركة السياسية و رقابة الرأي العام على الإنفاق الحكومي.
- دعم استقلالية الإعلام و حرية، و ضمان سلامة الصحفيين و قدرتهم على العمل دون أي تخويف أو تضيق.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر و المراجع :

- الكتب:

- 1- آن فلوريني، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. ترجمة: تانيا بشارة، دار الساقى بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، بيروت/الكويت، 2005 .
- 2- رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 3- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة: دار قباء للطباعة، 2000.
- 4- سوزان روزاكرمان، ترجمة فؤاد سورجي، الفساد والحكم، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003.
- 5- صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد و الإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
- 6- عطا محمود عطا عمار، "دراسة مقارنة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية، UNDP .
- 7- فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي. الحقوقية، بيروت، 2013.
- 8- مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والمجتمع الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، لبنان، 2004 .
- 9- موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، 2010 .

- المجالات و الدوريات :

- 1- حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 2- لخميسي سليمان، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد التاسع، المغرب، يوليو 2013 .
- 3- عمر عبد الحميد عمر، سلام حسين محمد؛ الآليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، 2016، متحصل عليه
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=116574>
- 4- غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث و الدراسات، العدد التاسع، العراق، 2016.

- المؤتمرات و الملتقيات :

- 1- سهايلية سماح، قريد عيدة، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية، 27 يناير 2018 ،متوفر على الرابط:
<https://democraticac.de/?p=51860>
- 2- محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة منشورة على موقع .
www.univ-medea.dz
- 3- محمد منصوري، حمزة عبدلي، منظمة الشفافية الدولية: نموذج ناجح في مكافحة الفساد الإداري وتفعيل الحكم الراشد في الجزائر" ، مداخلة غير منشورة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد و بناء دولة المؤسسات ، معهد الحقوق بجامعة عبد الله مرسلتي بتيبازة ، 05 مارس 2020.
- 4- محمد خالد المهائني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة بحثية مقدمة

- ضمن فعاليات الملتقى العربي الثالث حول: "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"،
المغرب، 2008.
- 5- محمد منصور، حمزة عبدلي، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة
مقدمة في الملتقى الوطني حول "المنظمات الدولية غير الحكومية شريك جديد لإدارة الشأن
العالمي"، المنظم من طرف مخبر حقوق الانسان و القانون الدولي الانساني و كلية الحقوق ،
جامعة الجزائر 1، 12 مارس 2020.
- 6- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، مداخلة في المؤتمر الدولي العلمي تحت
عنوان "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، جامعة الجنان- طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر
2012 .

- الأطروحات و الرسائل و المذكرات الجامعية:

- 1- سهيلة بوزيرة، مواجهة الصفقات المشبوهة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون،
تخصص قانون الخاص، فرع قانون السوق، كلية الحقوق، جامعة جيجل، 2008.
- 2- وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم
السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية و الرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010.

- المذكرات الجامعية:

- 1- قاجي حنان، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر في القانون العام، كلية
الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016.

- المحاضرات:

- 1- أمال يانون، الفساد وأخلاقيات العمل سلسلة المحاضرات لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2017/2016.

- النصوص القانونية:

*- الدستور:

- 1 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 ، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم : 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد رقم : 76 ، صادرة بتاريخ 07 ديسمبر 1996 .

*- النصوص التشريعية:

- 1- القانون رقم: 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد رقم: 14 المتمم بالأمر رقم: 10-05 المؤرخ في 26 أغسطس 2010 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد رقم: 50 و المعدل و المتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 02 أغسطس 2011 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد رقم: 44.
- 2- القانون رقم 06-06 المؤرخ في :20 فيفري 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد رقم: 15 .

3- أمر رقم: 10-02 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 اغسطس 2010 ،
المعدل و المتمم للأمر رقم: 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة
1995 بمجلس المحاسبة.

- المواقع الإلكترونية:

1- منظمة الشفافية الدولية : www.transparency.org

2- هيئة الأمم المتحدة: www.un.org/ar

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
	الاهداء
	التشكرات
أ - ح	مقدمة
08	الفصل الأول : نظرة عامة حول منظمة الشفافية الدولية
09	المبحث الأول: مفهوم منظمة الشفافية الدولية
09	المطلب الأول : تعريف منظمة الشفافية الدولية
10	المطلب الثاني: نشأة منظمة الشفافية الدولية
16	المطلب الثالث: هياكل و أجهزة منظمة الشفافية الدولية
16	الفرع الأول: الأمانة
17	الفرع الثاني: مجلس الإدارة
17	الفرع الثالث: مجموعة من الأعضاء الفرديين
17	الفرع الرابع: المجلس الاستشاري
18	المبحث الثاني: أهداف و إنجازات منظمة الشفافية الدولية
18	المطلب الأول: أسباب اهتمام منظمة الشفافية بالفساد
18	الفرع الأول : أسباب إنسانية
18	الفرع الثاني: أسباب إصلاحية
19	الفرع الثالث: أسباب أخلاقية
19	الفرع الرابع: أسباب اقتصادية
19	المطلب الثاني: أهداف منظمة الشفافية الدولية
21	المطلب الثالث: إنجازات منظمة الشفافية الدولية
23	ملخص الفصل الأول

24	الفصل الثاني: مدى مساهمة منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد
26	المبحث الأول: دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد على المستوى الدولي
26	المطلب الأول: دورها في صياغة الاتفاقيات و مراقبة تنفيذها وتعاونها مع المؤسسات الدولية
27	الفرع الأول: دور المنظمة في صدور و إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
28	الفرع الثاني: دور المنظمة في إنشاء اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
29	الفرع الثالث: دور المنظمة في إنشاء ائتلاف دولي لمكافحة الفساد
30	الفرع الرابع: دور المنظمة كخبير دولي في مكافحة الفساد وتعاونها مع المؤسسات الدولية
33	المطلب الثاني: الوقاية من الفساد عن طريق اعتماد مؤشرات دولية
33	الفرع الأول: مؤشر مدركات الفساد
35	الفرع الثاني: مؤشر دافعي الرشاوى
36	الفرع الثالث: التقرير العالمي الشامل عن الفساد
37	الفرع الرابع: نظام النزاهة الوطني
39	المبحث الثاني: دور منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد على المستوى المحلي
39	المطلب الأول: تفعيل الحكم الراشد
40	الفرع الأول: مفهوم الحكم الراشد
42	الفرع الثاني: وسائل الضغط المعتمدة في تفعيل الحكم الراشد ومحاربة الفساد
45	المطلب الثاني: تفعيل دور المجتمع المدني
45	الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني
46	الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد
48	المطلب الثالث: إصدار التشريعات و إقامة هيئات مكافحة الفساد
48	الفرع الأول: إصدار التشريعات داخلية لمكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه
49	الفرع الثاني: إقامة أجهزة و هيئات لمكافحة الفساد
50	ملخص الفصل الثاني

51	خاتمة
56	قائمة المراجع
61	فهرس المحتويات